

أردوغان رئيساً لتركيا حتى عام 2028



فاز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بالانتخابات الرئاسية التركية في دورتها الثانية، أمس الأحد، على منافسه كمال كيليجدار أوغلو، وحصد أردوغان الذي يحكم تركيا منذ عشرين عاماً 52,3 في المئة من الأصوات مقابل 47,7 في المئة لمنافسه كمال كيليجدار أوغلو، وفق هذه النتائج غير النهائية

الصورة



وجه أردوغان، أمس، خطاباً لمناصريه من مدينة إسطنبول، بعد فوزه، قال فيه: «نحن عشاق إسطنبول معها بدأنا مسيرتنا ومعها سنستمر. نتقدم بجزيل الشكر للشعب التركي النبيل الذي منحنا احتفالاً ديمقراطياً بين عيدين مباركين.. أشكر شعبي الذي مكّني من فرصة تحمل المسؤولية تجاهه لمدة 5 سنوات قادمة»، قبل أن يودع منافسه كيليجدار أوغلو.

وتابع أردوغان: «قلنا مراراً إن المسيرة المقدسة لن تتعثر، ولن نخيب آمال كل من يعول علينا»، مؤكداً أن الشعب التركي كله هو الفائز بهذه الانتخابات

واستطرد الرئيس التركي: «أعتقد بأن حزب الشعب الجمهوري سيودع كمال كيليجدار أوغلو، وسيحمله مسؤولية الأداء السيئ في الانتخابات. هدفنا هو عدم تخلي بلدنا عن الأهداف المنشودة، وأن يتمسك الشعب بتوحده.. لا أحد بمقدوره أن يسيء للحريات في بلدنا أو التحقير من شأن شعبنا أو أن يمنع من التوحد.. سنحقق وعودنا خلال المرحلة المقبلة». «وسنتمسك بها. لا ندعم المثلية، وكيان العائلة وحقوق المرأة من المقدسات لدينا

وكان الأتراك قد توافدوا إلى صناديق الاقتراع في طوابير طويلة منذ الصباح الباكر، اشتدت فيها المنافسة بين أروغان، وكيليجدار أوغلو، الذي دعا المقترعين إلى البقاء قرب مراكز الاقتراع بعد إغلاقها لأن «هذه الانتخابات جرت في ظروف صعبة جداً».

ودعا أردوغان المواطنين إلى المشاركة والتصويت من دون تقاعس، وذلك بعد أن أدلى بصوته في حي أسكدار برفقة زوجته أمينة. وفي الدورة الأولى من الانتخابات، بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 87 في المئة

الصورة



وتشهد نسبة 49,5 % من الأصوات التي حصل عليها أردوغان في الجولة الأولى في 14 أيار/مايو على الدعم الواسع الذي لا يزال رئيس بلدية إسطنبول السابق يلقاه في صفوف المحافظين، وتجلى هذا الدعم حتى في المناطق المنكوبة التي ضربها الزلزال العنيف في السادس من شباط/فبراير، وأسفر عن سقوط ما لا يقل عن 50 ألف قتيل وتشريد 3 ملايين آخرين

وبالمقابل وعد كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي أنشأه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، بعودة النظام البرلماني، واستقلالية القضاء والصحافة. إلا أنه حصل على 45 % من الأصوات في الجولة الأولى، على الرغم من الدعم المتجدد لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، حيث أظهرت الاستطلاعات تخلفه 5 نقاط مئوية عن رئيس البلاد الذي حاز غالبية برلمانية في الانتخابات التشريعية في 14 أيار/مايو

ويبقى أردوغان في منصبه، ليكون الرئيس الثالث عشر لتركيا منذ إعلان تأسيس الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي تبوأ منصب الرئيس حتى وفاته عام 1938 ليتتالى بعده أحد عشر رئيساً، آخرهم عبدالله غول الذي حكم سبع سنوات من 2007 إلى 2014، قبل وصول أردوغان إلى منصب الرئيس عام 2014 بعد تقلده رئاسة الحكومة لمدة 11 عاماً (2003 - 2014) في نظام حكم برلماني قبل تعديله إلى نظام حكم رئاسي بعد استفتاء شعبي عام 2017، ما سمح لأردوغان بالترشح لفترة رئاسية هذا العام

وتأتي نتيجة فوز أردوغان بالجولة الثانية من الانتخابات، لأول مرة تُعاد خلالها الانتخابات الرئاسية في تركيا، ليبدأ بما يسمى بالجمهورية الثانية أو المئوية الجديدة، ويبدأ بتطبيق مشروعه التنموي الذي أعلنه «قرن تركيا» في أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي

وكان أردوغان، قد قال عن رؤيته لذلك: «دخلنا القرن الأول لتأسيس جمهوريتنا عقب الهجوم الذي أراد إنهاء 900 عام من وجودنا في أراضي الأناضول. إن أولئك الذين أرادوا دفن أمتنا في غياهب التاريخ في عهد الدولة العثمانية لم يواجهونا مباشرة هذه المرة، كما فعلوا في جناق قلعة أو كوت العمارة. وبدلاً من ذلك، حاولوا غزو الأناضول من خلال (استخدام الوسائل التي يرونها مناسبة)». (وكالات)

ألف شخص ومروحيات ومسيرات لتأمين الانتخابات 600

أفادت وسائل إعلام تركية بأنه تم تخصيص حوالي 600 ألف شخص و73 مروحية و8 طائرات و61 طائرة مسيرة؛ لضمان أمن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التركية

وذكرت صحيفة «حريت» أنه لضمان سير عمليات التصويت دون وقوع حوادث ولضمان الأمن، خصصت وزارة الداخلية حوالي 600 ألف شخص، من بينهم 325 ألف عنصر من الشرطة، وأكثر من 190 ألف عنصر من الدرك، وحوالي 2700 من حرس السواحل. وتم نشر أكثر من 58 ألفاً من رجال الأمن و17189 من الحراس المتطوعين في عموم تركيا، إضافة إلى 73 طائرة هليكوبتر و8 طائرات و61 طائرة بدون طيار، و244 قارباً جاهزة لأي طارئ

وقالت الصحيفة، إن السلطات التركية شكلت أيضاً «فرق مكافحة جرائم المعلومات» لرصد المعلومات المضللة المحتملة و«المنشورات الاستفزازية» على منصات التواصل الاجتماعي. كذلك اتخذت وزارة الداخلية تدابير احترازية؛ للتصدي لأي احتجاجات محتملة في الأماكن العامة والمناطق السياحية والمطارات والموانئ البحرية ومحطات (الحافلات ومحطات السكك الحديد ومراكز التسوق). (وكالات)